الهجرة الغير شرعية: إنعكاساتها الأمنية على الدولة وطرق القضاء عليها

Illegal immigration: Its security implications on the state and ways to eliminate

الدكتور : بوخالفة عبد الكريم (*)
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
boukhalfakrimo@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020-10-03 تاريخ القبول: 2020-12-07 تاريخ النشر: 2020-12-15

ملخص:

تحت وطأة عدم الإستقرار الأمني الذي تشهده بعض دول العالم، وذلك نتيجة للظروف الإقتصادية والاجتماعية، تحاول بعض فئات المجتمع الهجرة نحو دول أخر بحثا عن الإستقرار أو لتحسين ظروف معيشتهم، لكن رغبتهم هذه قد تصطدم بمجموعة من الإجراءات القانونية تضعها الدولة لتنظيم دخول وخروج الاجانب والوطنين وأن هذه الشروط قد لا تتوفر فيهم في معظم الأحيان. مما يدفعهم إلى خرق هذه الإجراءات القانونية، ويصبحون في هذه الحالة مهاجرين غير شرعيين. وتجدر الإشارة أن لهذه ظاهرة المهاجرين الغير شرعيين العديد من الإنعكاسات التي قد تؤثر على الدولة على كل المستويات الإقتصادية والإجتماعية وكذا من الجانب الأمني.

الكلمات الدالة: الهجرة – الأمن القومي – التداعيات الأمنية والاقتصادية – الإقامة غير الشرعية – التهريب.

Abstract:

Under the weight of the security instability experienced by some countries of the world, as a result of economic and social conditions, some groups of society trying to migrate to other countries in search of stability or improve their living conditions, but this desire may collide with a set of legal procedures set by the state to regulate the entry and exit of foreigners and nationalists and These conditions may not be available in most cases, which leads them to violate these legal procedures and in this case become illegal immigrants. It should be noted that this phenomenon of illegal immigrants has many implications that may affect the state at all economic and social levels as well as the security aspect.

Keywords: Immigration - national security - security and economic implications - illegal residence - smuggling.

(*) المؤلف المرسل: بوخالفة عبد الكريم: boukhalfakrimo@gmail.com

مقدمة:

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ، وذلك يقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على الدول النامية والفقيرة ، وأن لهذه الظاهرة عدة سلبيات منها إقتصادية ومنها إجتماعية قد تضر بالدول.

وقد ترتبط هذه الظاهرة كذلك بجرائم الإتجار بالبشر تهريب المخدرات والأسلحة على الحدود، ولقد عمدت بعض التشريعات على الحد من هذه الظاهرة من خلال وضع أسس قانونية وأمنية من أجل محاربتها ومن خلال تجريمها كذلك والمشرع الجزائري كغيره من التشريعات وضع آليات لمكافحة هذه الظاهرة، وعليه وبناءا تطرح الدراسة الإشكالية الأتية: ماهي إنعكاسات الهجرة الغير شرعية على الدولة الجزائرية وما هي الأليات التي إستعملها الجزائر للحد من ظاهرة الهجرة الغير شرعية؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة الذكر سنحاول تقسيم دراستنا إلى مبحثين ، نتطرق في الأول إلى إنعكاساتالهجرة الغير شرعية وأسبابها سواء على المستوى الوطني والأوروبي في حين المبحث الثاني إلى الأليات الأمنية والسياسية والقانونية المستعملة للحد من ظاهرة الهجرة **لغير شرعية**

المبحث الأول: إنعكاسات الهجرة الغير شرعية

للهجرة الغير شرعية أثار عديدة على مختلف الجوانب الامنية والإقتصادية والإجتماعية فهي عامل مساهم في ظهور الجرائم المختلفة حيث يشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر، حيث تزيد الظاهرة من حدة معدلات جريمة وتزيد من خطورتها عند عدم التعرف على هوية مرتكبها فقد تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول الأسلحة والبمتفجرات وذخائر لزعزعة إستقرار وكما قد تؤدي الهجرة الغير شرعية إلى ظهور افكار المتطرفة وغيرها من الجرائم السرقة والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر.

وعليه ستكون دراستنا في هذا المبحث مقسمة إلى مطلبين الأول، ندرس فيه إنعكاسات الهجرة الغير شرعية على الدولة الجزائرية، في حين المطلب الإنعكاسات في الدول الأوروبية.

المطلب الأول: إنعكاسات الهجرة الغير شرعية على الجزائر

إن ظاهرة الهجرة الغير شرعية والتي تشهد تزايد مستمر خاصة في دور الجوار في لأقصى الجنوب، قد أثرت سلبا على الجزائر في مختلف الميادين يمكن إستخلاصها في ما يلي:

أولا: في الميدان الأمني

وتتمثل في تواطؤ الإرهابين والمهربين، ويكون ذلك في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين الغير شرعيين حيث أن هذه الأخيرة لديها علاقة مع الإرهاب والتواطؤ معهم.

وكذلك ظهور العديد من شبكات المخدرات وتهريب السلاح من وإلى الجزائر وهذا راجع إلى الربح السريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة[1]، حسب كل التحريات الأولية التي ترسل إلى القطب الجزائي المتخصص في ورقلة وذلك من تمنراست وأدرار وإليزي، فإن كل الأسلحة تكون من دولة ليبيا، ونحن نعرف الوظع التي تمر به هذه الأخيرة من تكوين الميليشات وفرقة داعش.

والملاحظ أن كل الإرهابيين التائبين الذين سلموا أنفسهم وخاصة في الضحراء الشاسعة الذين كانوا ينشطون في دولة مالي والنيجر فإن جل الأسلحة كانت تمولهم أعضاء من دولة ليبيا ودولة مالي[2].

وخير دليل على ذلك العملية التي قامت بها قوات الجيش بنجاح إلا في سنة 2004 بجنوب عين صالح بولاية تمنراست حيث تم القضاء على مجموعة إرهابية تابعة للجمعات السلفية للدعوة والقتال والتي كات تحاول الدخول إلى دولة الجزائر حيث أسفرت العملية على حجر ما يقارب من 17 قطعة سلاح جماعي وقذائف وقنابل[3].

وبالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب إنتشار عصابات المتاجرة بالمخدرات وذلك عن طريق تجميد الكثير من ذوي الجنسية المالية والنيجيرية في هذه الاعمال حيث نجد ان معظم الأشخاص المتورطين في عمليات نقل وشحن المخدرات بطريقة غير شرعية ينحدرون من جنسية مالية جنسية نيجيرية وكذا من الجنسية الليبية حيث يكون الرعايا اليبيين كوسطاء في هذه العمليات[4].

وتجدر الإشارة في هذا السياق ان هناك علاقة وطيدة في مسألة الجريمة المنظمة والمهاجرين الغير شرعيين، إذ ان التجار المهربين للمخدرات والأسلحة إستعملوا العديد من الجنسيات في هذه العمليات الغير شرعية، حيث نجدوا ان هؤلاء الأجانب يدخلون الى المناطق الصجراوية ومن بينها جانت وإليزي وتمنراست ويتخصصون في سرقة السيارات ويهربونها إلى دولة مالي، وحيث تستعمل هذه السيارات في جريمة تهريب المخدرات والأسلحة الممنوعة،وتكون هذه العمليات بثمن زهيد.

ثانيا: في المجال الإقتصادي

إن الأثر الإقتصادي الذي يخلفه المهاجرون غير الشرعين ، بحسب الإقتصاديين فإمه يبدو من مزاحمة السكان الأصليين في أعمال القطاع الخاص من المهن البسيطة التي يرتضى هؤلاء المتسللون إمتهانها مقابل أجر زهيد وبالتالي يحرم المواطن الأصيل من هذه الفرصة.

إن العبء الإقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء تدفق موجات الهجرة الغير شرعية للأجانب وخاصة الأفارقة كذلك في نسبة البطالة لتوفر اليد العاملة الرخيصة التي تسعى إلى ضمان القوت اليومي، وبالتالي أثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الإجتماعي في مختلف القطاعات مما ادى إلى توسع الجرائم الإقتصادية ، وبالتالي زيادة تهريب للثروات إلى بلدانهم الأصلية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة، ونذكر منها بصفة خاصة: إضعاف العملة الوطنية، تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، التعود على الربح السهل[5].

ثالثا: في الميدان الإجتماعي

وتتخلص في المسائل الأتية:

- تفشي ظاهرة الرشوة و هذي الطريقة الذي يحاول بهذا المهاجرون غير الشرعيون الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر
- رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.
- إنتشار أعمال الشعوذة خاصة فذي أواسط النساء من طرف الأجانب السود الأفارقة و خاصة منهم النيجريين وبيعهم لخلائط من المساحيق، الأعشاب و العقاقير المستحضرة خصيصا للشعوذة الضارة بالصحة[6].

رابعا: في الميدان الصحي

يتمثل انعكاس ظاهرة انتشار المهاجرين غير الشرعيين فذي الميدان خاصة فذي انتشار الأمراض الفتاكة أو المعدية منها، كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) حيث نجد أن هذا المرض في تزايد مستمر خاصة في الواليات الحدودية و تحتل ولاية تمنراست أعلى نسبة من المصابين، حيث أصبح هذا الداء يشكل تهديدا على الدولة الجزائرية[7].

بالإضافة إلى ذلكك إنتشار الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصديرية ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وإنتشار أوبئة كالتيفوئيد والأمراض الجلدية وغيرها مما أثر سلبا في تطبيق سياسة الخريطة الوطنية نتيجة الإختلالات التي أحدثها العدد الهائل من النازحين.

المطلب الثاني: إنعكاسات الهجرة الغير شرعية على الدول الأوروبية

تتعدد وتختلف تهديدات الهجرة الغير شرعية على المجتمعات والدول الأوروبية بإعتبارها من الدول المستقبلة للهجرة الغير شرعية هذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة وخاصة في العشرية المعاصرة، وهذا في الأساس راجع إلى تزايد التهديدات الهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن الأوروبي خاصة بعد الثورات العربية في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا التي أدت إلى نزوح كم هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم وسعيهم إلى

تحقيق أمنهم مما أدى بذلك إلى حدوث مفارقة في الامن حيث أنه في حين أن هؤلاء الأفراد يسعون جاهدين في تحقيق امنهم أصبحوا يشكلون تهديدا لأمن غيرهم[8].

وعلى هذا الأساس إختلف التهديدات التي مثلتها الهجرة الغير شرعية ولازالت تمثلها للقارة الاوروبية وذلك على أساس إرتباطها بالعديد من المتغيرات والحقبات الزمنية، ومنه فقط ربطنا بالهجرة الغير شرعية والتهديدات الناشئة عنها وبأحداث 11 سبتمبر 2011.[9]

ولقد حظيت الهجرة الغير شرعية بإهتمام واسع وذلك راجع للتحولات المستمرة التي تحدث في البيئة الدولية، وقد أجمعت غالبية الدول في الإتحاد الأوربي رفض الهجرة الغير شرعية سواء القادمة من جزئها الشرقي أو تلك التي تاتي من الضفة الجنوبية للمتوسط[10]، رغم إستثناء بعض الحالات التي تسمح فيها نفس هذه الدول بمرور إنتقائي للكفاءات والأدمغة المتميزة ونظرا لتفاقهم الهجرة الغير شرعية أصبحت ظاهرة تثير قلق دول الإتحاد الأوروبي وذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الإستقبال والمتمثلة فيما يلي:

1- الإخلاء بالبناء الديموغرافي: حيث أن تدفق المستمر للمهاجرين الغير شرعيين إلى أوروبا سيؤدي نهاية المطاف إلى تهديد كيان سكان الأوروبيين الأصليين.

2- الإخلال بالجوانب الأمنية : نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون هويات إثبات الشخصية ، فهذا يعني في حالة إرتكابهم لجرائم لا يمكن التعرف عليهم ولا على مرتكبها، وبالتالي تفشي المشاكل والمجرمين في المجتمعات الأوروبية.

3- الإخلال بالتوازن الإقتصادي: رغم أن المهاجرين الغير شرعيين يعتبرون مصدر لليد العاملة الرخيصة، إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية بإعتباره منافسا قويا للأيدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة إنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وكذا شروط قاسية للعمل إضافة إلى زيادة تفشي البطالة في الدول الأوروبية نتيجة تفشي اليد العاملة الرخيصة.

4- المشاكل الإجتماعية: نظرا للظروف الإجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيين إرتبطت هذه الأخيرة بالعديد من المشاكل، كتجارة المخدرات القادمة من بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفغانستان ، وأمريكا اللاتينية من خلال التنقل عبر: روسيا وتركيا وجنوب البحر المتوسط، وكما ترتبط هذه الظاهرة بمشاكل أخرى إنتشرت بكثرة في المجتمع الأوروبي، وأصبحت تهدد إستقراره والتي تتمثل في شبكات التجارة بالبشر والدعارة وإستخدامهم للعمل في سوق الدعارة خاصة في دول شرق أوروبا ومن بين هذه الدول، روسيا، أوكرانيا، رومانيا، دول البلقان، وأن هذه الشبكات تعمل على المستوى الدولي وتضم أفراد من جنسيات مختلفة.وكذلك ظهور ظاهرة الزواج المختلط من أجنبيات،

وذلك نتيجة بحث المهاجرين غير الشرعيين عن مشروع يضمنون من خلاله بقائهم داخل دول الإستقبال وذلك ما يعني أنه سيحصل على الطلاق بمجرد الحصول على ضمانات البقاء.

وتجدر الإشارة عن حديثنا عن رد المجتمع الدولي على ظاهرة الهجرة الغير الشرعية حازما خاصة بعد أحداث التي وقعت في 11 سبتمبر 2011، حيث وجد إتفاق حول ضرورة مكافحة الإرهاب والتيارات المتطرفة وقد شدد الإتحاد الأوربي على ضرورة وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي خاصة بعد أن تم الربط بين ظاهرة الهجرة الغير شرعية والإرهاب.

المبحث الثاني: الأليات الامنية والسياسية لمكافحة الهجرة الغير شرعية

للهجرة الغير شرعية مخاطر عدة والتي تطرقنا إليها سابقا، مما يتطلب أليات فعالة ومعالجة لمشكلة الهجرة غير الشرعية وقد عملت الدولة الجزائية على تبني إستتراتجية لمواجهة ظاهرة الهجرة الغير قانونية، ومن بينها أليات الأمنية والسياسية لمكافحة الهجرة الغير غير الشرعية(المطلب الأول)، والأليات القانونية والإقتصادية لمكافحة الهجرة الغير شرعية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: الأليات الأمنية لمكافحة الهجرة الغير شرعية

من أجل السيطرة على التدفقات وضعت الدولة الجزائرية بضرورة وبناء عليه منذ سنة 2000 تنشر الوطنية بصورة منتظمة نشرات لتسجيل الإحصاءيات الخاصة بالسكان الأجانب على الأراضي الجزائرية، وكما يجري مندسنوات إنشاء معهد للبحث والدراسات حول الهجرات والخلاف حول الجهة التي يتبع لها لم يعد يشكل عقبة في وجه هذا المشروع بعد قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مراكز لإحصاء حول تدفقات الهجرة تحت إشراف ورزاة الداخلية[11].

وتجدر الإشارة إلى ان الشرطة الوطنية وشرطة الحدود مكلفة بالسيطرة على الهجرة السرية وتتنوع بيانانت الشرطة المتعلقة بالسيطرة على الأجانب الموجودين بصورة غير شرعية على الأراضي الجزائرية بين ثلاث أعمال:

1- التوقيفات.

2- السجن والطرد: إن الأشخاص الموقوفين بسسب الإقامة الغير شرعية على الأراضي الجزائرية إما يقتادون إلى المراكز الحدودية أو يدخلون السجن، وفي العادة فإن كل الأحكام الصادرة يكون بالحبس الموقوف النفاذ، أو يوضعون في مركز وضع الأجانب.

3- أسلوب الحكم المتسامح: لأسباب متنوعة بدت السلطات الجزائرية رحيمة ومتسامحة إتجاه الوجود المؤقت لبعض فئات الأجانب على الأراضي الجزائرية وتفاذي الطرد.

4- مبدأ التعاون: إن السلطات الجزائرية في إطار جهودها لمكافحة التدفقات الهجرة تولي إهتماما كبير للتعاون الإقليمي والأورو متوسطي لتحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع وذلك من خلال :

- التعاون مع الدول الأوروبية، فالتعاون مع هذه الدول سواء على مستوى المجموعة الاوروبية أو على مستوى الثنائي يهدف إلى ترحيل المهاجرين السريين وتدعيم قدرات الدولة الجزائرية في مجال التحكم في الهجرات[12].

- التعاون الإقليمي: تحاول الدولة الجزائرية من خلال إشراك دول الساحل وان تربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية بترقية الديناميكية الإقليمية، وفي هذا الإطار تشارك منظمة النيباد وتتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار.

وكما عملت الدولة الجزائرية على إضفاء فاعلية أكبر على التعاون من مكافحة ومقاومة الهجرة الغير شرعية في البلدان المرسلة ودون العبور ودون الإستقبال من خلال إعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتناسقة في هذا المجال، وتطوير آليات مقاومة الشبكات التي تعمل في التهريب غير القانوني للبشر والإتجار الأشخاص والبحث عن وسائل لتوفير المساعدات اللازمة لضحايا هذه المخالفات.

1- تدعيم التعاون الفني خاصة في مجال تكوين وبناء قدرات العاملين، وتجهيز وسائل المراقبة الحدودية

2- تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة

3- تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية فذي هذا المجال وتطبيقها بصدفة فعلية وخاصة البروتوكول الإضافي لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والهادفة إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص

المطلب الثاني: الأليات القانونية لمكافحة الهجرة الغير شرعية

تعتبر هذه الأليات من الاليات الفعالة في مكافحة الهجرة الغير شرعية بإعتبار أن الاليات القانونية من الاليات الرادعة للهجرة الغير شرعية وكذلك الاليات الإقتصادية التي تساهم إسهاما كبيرا في تقليل الظاهرة بإعتبار ان الدافع الإقتصادي للهجرة الغير شرعية من الدوافع ذات الأثر في نفس المهاجر والأليات القانونية قانون دخول وخروج الأجانب 11-08 المؤرخ في 2008[13].

حيث تعتزم الجزائر تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة، وهي الظاهرة التي تواجهها السلطات بإستمرار، لأنها تفتح الطريق أمام هجرة غير قانونية لا يمكن السيطرة عليها وقد غير القانون الجديد بقدر ما يعتبر هامًا التشريعات السابقة بشكل جذري فيما يتعلق بحالة الأجانب المنصوص عليها في القانون رقم 212 - 66 ب 1966 والتي أصبحت قديمة وتجاوزتها الأحداث والتغيرات العديدة التي طرأت على مجال الهجرة.ويسعى القانون الجديد لعام 2008 إلى تلبية الرغبة فذي التعامل مذع الهجرة فذي إطار قانوني مصمم وفقا لتدفق الهجرة الغير شرعية ، ومن العقوبات التي نص عليها والتي نترق إليها كالأتي :

أولا: الإبعاد والطرد

أصل، أنه يحق للأجنبي مغادرة الأراضي الجزائرية متى شاء، طالما أنه يوجد في وضعية قانونية، وأن تتم المغادرة وفقا للإجراءات القانونية ؛ لاسيما تلك الإجراءات المتعلقة بشرطة الحدود. ويسمى هذا بالخروج الإرادي؛ فإذا كان الأجنبي غير مقيم، فإنه يحق له المغادرة خلال المدة المقررة لصلاحية التأشيرة القانونية الممنوحة له أو تمديدها، أو المدة المقررة للإقامة في اتفاقية المعاملة بالمثل[14]؛ وفي الحالتين يكفي عند المغادرة إبراز جواز سفره وختمه من مصالح الشرطة . أما إذا كان مقيما فهو الآخر لهً الحرية في وضع حد لإقامته في الجزائر والذهاب وقت ما شاء، شريطة أن يصرح بذهابه النهائي وإعادة بطاقة المقيم الخاصة به إلى الولاية التي أصدرتها.[15]

أما الخروج غير الإرادي، فهو الخروج الذي يتم عنوة على الأجنبي، ويتم عن طريق الإبعاد أو الطرد إلى الحدود، وهو عبارة عن إجراء تتخذه الدولة ضد الأجنبي غير المرغوب فيه، والذي يشكل وجوده تهديدا للنظام العام أو للأمن فيها، أو عندما يدخل أراضيها أو يقيم فيها بطريقة غير شرعية. وهو مظهر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها؛ تلجأ إليه عند توافر أسباب معينة، ويتم وفقا لإجراءات ينظمها القانون، وعندما تقوم السلطات المختصة في الدولة بإبعاد أو طرد أجنبي فإن القانون يكفل له جملة من الحقوق[16].

ثانيا: المغادرة الغير شرعية عبر الحدود

ترتكب جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية عبر المراكز الحدودية المخصصة لخروج ودخول الأشخاص، أما بالنسبة لصفة الجاني فإنه قد يكون جزائريا أو أجنبيا فقط ويشترط في الأجنبي أن يكون مقيما بصفة قانونية. هذا بالنسبة للأجنبي المقيم إقامة فعلية ومعتادة ودائمة بالجزائر. فماذا عن الأجنبي غير المقيم؟

بالنسبة للأجنبي غير المقيم فإنه يخضع لحكم المادة 44 من القانون 11/88، التي تضمنت عقوبة جزائية للأجنبي غير المقيم الموجود في وضعية قانونية من حيث الإقامة بالجزائر على مخالفته للمادة 9 من نفس القانون، والتي تسمح له مغادرة الإقليم الجزائري في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، فعدم مراعاته لهذه الشروط تعرضه للعقوبة الواردة بالمادة44 [17].

وتجدر الإشارة إلى ان من بين الأليات التي إستعملتها الدولة الجزائرية، هو إنشاء مراكز الإحتجاز في الجزائر، على الرغم من الجدل التي يحيط بها وتردد الحكومة الجزائرية في إتخاذ هذه الخطوة، والت مراكز الإعتقال هذه التي يطلق عليها على نحو دقيق في القانون بإسم (مراكز الإنتظار)، في النهاية تم إدراجها في الوثيقة القانونية بناءا على إقتراح جانب من البلدان جنوب أوروبا أثناء وضع ميثاق الأوروبي بشان الهجرة واللجوء الذي تم إعتماده في مدينة كان الفرنسية من قبل وزاراء الداخلية والعدل لدول الإتحاد الأوروبي، وتهدف مراكز الإنتضار هذه إيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية في إنتظار طردها إلى الحدود أو تحويلهم الى بلدهم الأصلي.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في بحثنا هذا حول الهجرة غير الشرعية ودوافعها ومسبباتها في الجزائر على غرار بعض الدول الأخرى تعاني من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين مختلف فئات المجتمع وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، إلاّ أنّ هذه الظاهرة ما ا زلت تشكل خطرا محدقا بالمجتمع نظرا لعدم التركيز بشكل جدّي على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الأمنية أو حتى الحلول الاقتصادية السطحية.

حيث أنّ الإجراءات القانونية والتشدّد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة وآثارها السلبية، وإلا فإن تفاقمها سوف يزداد مستقبلاً وربما نشهد ما هو أقسى من م ا ركب وسفن الموت. فالفقر وانخفاض مستوى المعيشة من جهة وتردي مستويات "مؤشرات الأمن الإنساني تعد أكبر دافع للهجرة غير الشرعية في الجزائر .

ومن بين المقترحات التي نود تقديمها من أجل الحد النسبي لهذه الظاهرة:

- إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة فمحاربة الهجرة غير المشروعة تتطلّب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدّية لها كالفقر والبطالة، وانسداد الأفق أو الحروب والكوارث، بخلق سياسة تنموية وطنية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الجزائر، على حدّ قول العالم الفرنسي الديمغرافي الكبير الفريد صوفي:" إمّا أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر واما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات". فازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة يحتم تبني سياسة إنمائية أو إستتراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل .

- تنسيق التعاون الأمني بين الجزائري والدول الأوروبية المعنية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهرّيب والنقل البرّية والبحرية لردع المهاجرين السرّيين.

- تشجيع الاستثمار في المشروعات المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها توفير فرص عمل ما يحد من الرغبة في الهجرة غير المشروعة.

- إيجاد آليات وطنية في الجزائر لاستقطاب المهاجرين في الخارج .

- في المشاريع الاستثمارية سعيًا لمحاولة استعادة هذه القوّة الاقتصادية البشرية، ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والاستفادة منها في شتّى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية ما يساهم فعليا في وضع مشروع وطني هدفه تحقيق الأمن الإنساني من خلال الارتقاء وتحسين مستوياته المختلف

الهوامش:

[1]– ناجي عبد النور، الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهجرة الغير شرعية في المغرب العربي، مداخلة في الملتقى الوطني المبرم في جامعة قسنطينة في 2008، ص 121.

[2]– ساعد رشيد، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، بجامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص 88.

[3] – المرجع نفسه، ص 91.

[4]– بن محي الدين رفيق، **اليات مكافحة تبييض الأموال و تمويل الارهاب**، مداخلة ألقيت في الملتقى الجهوي للقطب الجزائي المتخصص في مجلس قضاء ورقلة.

[5]– ساعد راشد، المرجع السابق، ص 99.

[6]– الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السرّية في الجزائر. " المملكة العربية السعودية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . 2010 ، ص09.

[7]– ساعد رشيد، المرجع السابق، 100.

[8]– مُحَمَّد عثمان، الهجرة الغير شرعية وأثرها على الأمن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2017، ص 45.

[9]– خالد معمري جندلي . التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر . مذكرة .لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية . 2008، ص 34.

[10]– عبد الرحمان خليفة . أيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوّة . دار المعرفة الجامعية، مصر 1999، ص 73.

[11]– ساعد راشد، المرجع السابق، ص 119.

[12]– عبدالحليم، بوقرين، مكافحة الهجرة غير الشرعية فى التشريع الجزائري، مقال منشور في جريدة دراسات الجزائر، العدد 34، جانفي 2015، ص 182.

[13]– أنظر المادة من القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يوينو 2008 يف المتعلق بدخول وخروج الأجانب ، ج ر ع 36.

[14]– عبد الحليم بوقرين، المرجع السابق، ص 184.

[15]– عمر سعد هلا ، القانون الدولي للحدود، ديوان المطبوعات الجامعية، دمشق، 1999 ،ص 9.

[16]– عبد الحليم بوقرينات، المرجع السابق،ص 186.

[17]– أنظر في هذا السياق رفيق خيدر، مكافحة الهجرة الغير شرعية، مذكرو تخرج من مدرسة الشرطة مُحَمَّد الطيب العربي، سيدي بلعباس، 2007، 2008، ص 18.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

– الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السرّية في الجزائر. " المملكة العربية السعودية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . 2010.

- عبد الرحمان خليفة . أيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوّة . دار المعرفة الجامعية، مصر 1999.

ثانيا: المذكرات

- عمر سعد هلا ، القانون الدولي للحدود، ديوان المطبوعات الجامعية، دمشق، 1999.

- رفيق خيدر، مكافحة الهجرة الغير شرعية، مذكرة تخرج من مدرسة الشرطة مُحَمَّد الطيب العربي، سيدي بلعباس، 2007، 2008.

- ساعد رشيد، واقع الهجرة الغير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، بجامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

- خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر . مذكرة .لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية . تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية . 2008.

- مُحَمَّد عثمان، الهجرة الغير شرعية وأثرها على الأمن، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2017.

ثالثا: المقالات

- عبد الحليم بوقرين، مكافحة الهجرة غير الشرعية فى التشريع الجزائري، مقال منشور في جريدة دراسات الجزائر، العدد 34، جانفي 2015.

رابعا: المداخلات

- بن محي الدين رفيق، اليات مكافحة تبييض الأموال و تمويل الارهاب، مداخلة ألقيت في الملتقى الجهوي للقطب الجزائي المتخصص في مجلس قضاء ورقلة.

- ناجي عبد النور، الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط، ظاهرة الهحرة الغير شرعية في المغرب العربي، مداخلة في الملتقى الوطني المبرم في جامعة قسنطينة في 2008.

خامسا: القوانين

- القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونو 2008 يف المتعلق بدخول وخروج الأجانب ، ج ر ع 36.